الفصل السادس

العوامل الاجتماعية والعنف

- - - - - - -

تأثير التفاعل الاجتماعي على السلوك

سارتر يميز بين حقيقتين اجتماعيتين: المجموعة، والجماعة. المجموعة تضم عدداً من الأفراد المجتمعين في مكان واحد، والذين يتصلون من خلال علاقات مجردة، غير شخصية. كما هي الحال في وحدة العمل، فيقوم كل منهما بأدوار يحددها موقعه في البنية الاجتماعية. أما الجماعة فتتحدد على العكس من ذلك، أي أن كل فرد يسهم بما أوتي من قدرة على إنجاح المشروع المشترك وينظر إلى مساهمة الآخرين باعتبارها أمراً ضرورياً لا بد منه. فالجماعة لا تظهر عن صدفة، بل أنه لا بد من توفر بعض الشروط المادية أو العاطفية التي تعزز وجودها.

ويشير ليوين Lewin (1959) إلى عوامل ثلاثة قد تدفع إلى التنازع داخل الجماعة:

1 – الإحباط والتوتر.

2 – غياب مرجعية ذات سلطان وازع .

3 – الافتقار إلى نشاط ممتع." [96]

ولكن هناك اختلاف في التفاعل بين الأفراد والمحيط الاجتماعي من حيث تأثير العوامل التي ينتجها المحيط، مثلاً: الإدمان موجود تقريباً في كل

[96] الجماعة السلطة والاتصال، ص 12.

المجتمعات ولكن نسب المدمنين تختلف بين المجتمعات حسب الثقافة، ومستوى الوعي، أو البيئة الحاضنة، وليس من الممكن أن يتفاعل جميع أفراد المجتمع مع هذه الظاهرة بشكل كامل. فالتفاعل مع الظواهر يختلف بين الناس، وكذلك تختلف الاستجابة للضغوطات؛ ولكن نادراً ما يوجد اختلاف بين العوامل المؤثرة التي تحث على العنف وارتكاب الجرائم عند الجماعات، فالإدمان عامل مساعد على ارتكاب جرائم سواء كان في مجتمعات غنية، أو في المجتمعات الفقيرة. وأنماط السلوك لا تظهر واضحة في الظروف العادية، فهي بحاجة إلى إثارة، لأن السمات الأساسية المكونة للشخصية موجودة داخل الأشخاص كبناء عصبي يستجيب للمثيرات بشكل واضح أمام أي موقف محرج أو صدمة مفاجئة، ولهذا السبب تصبح الاستجابة الفردية، أو الجريمة العرضية نتاجاً اجتماعياً بالدرجة الأولى، فالأنا الفردية تتفاعل مع المعطيات الاجتماعية لتشكل سلوك ونمط كل فرد.

" يعتبر **دوركايم** الجريمة جزء متكامل من كل المجتمعات، بمعنى أنها لا بد وأن توجد في جميع المجتمعات، ولكن شكلها يتغير، لأن الأفعال التي تحدد على أنها إجرامية ليست كذلك في كل مكان. ويذهب دوركايم إلى القول بأن المجتمع يترك الحرية لأفراده لكي يختلق قليلاً أو كثيراً من المعايير الجمعية، وينتج عن ذلك أن بعض الناس يغالون في هذا الانحراف فيرتكبون الأفعال الإجرامية، ولكنه يؤكد أنه لا يوجد شيء يمكن أن نسميه بالخير المطلق، فإن الناس يجب أن تُترك لهم الحرية لكي يختلفوا عن معايير الجماعة، وإلا أصبح التغير الاجتماعي مستحيل، فإذا كان لنا أن نحقق التقدم يجب أن نترك الأصالة عند الناس لكي تعبر عن نفسها، فمن الضروري أيضاً بنظر دوركايم أن نترك لأصالة المجرم أن تعبر عن نفسها... هناك ناس

استطاعوا خرق قواعد وقوانين وتعليمات الكف أو المنع والتحريم، مثل هؤلاء الناس الذين خرقوا القواعد يوصفون بأنهم مجرمون." [97]

ويضع سزرلاند نظرية تكوينية للسلوك الإجرامي مؤداها أنه:

1- السلوك الإجرامي يتعلم لا يورث، فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يبتدع سلوكاً إجرامياً.

2- السلوك الإجرامي يتعلم بالداخل مع أشخاص آخرين.

3- الجزء الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقة الودية الوثيقة، فأجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دوراً ضئيل الأهمية في نشر السلوك الإجرامي.

4- حينما يتعلم السلوك الإجرامي فإن التعلم يتضمن في ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً في منتهى التعقيد وفي بعض الأحيان في غاية البساطة." [98]

"ولتحديد مسببات العنف قام إليكسون فيليس وآخرون (1998) بدراسة موضوعها بروفيلات العنف لدى الشباب: إدمان المخدرات ومشكلات أخرى متزامنة، مستخدماً مجموعات من بين طلاب 4500 مدرسة ثانوية سواء من المنتظمين بها أو ممن لم يستكملوا دراساتهم بولاية كاليفورنيا، وذلك بهدف تحديد سلوكيات العنف، ومشكلات الصحة العامة، والمشكلات السلوكية العاطفية. وقد أسفرت نتائج الدراسات عن أن أكثر من نسبة 50 ٪ من أفراد العينة تورطوا في سلوكيات عنف، وأكثر من 25 ٪ من أفراد نفس العينة ارتكبوا جرائم كإدمان المخدرات والاتجار بها، كذلك أظهرت النتائج أن الشباب الذين اتصفوا بسلوكيات وجرائم العنف مقارنة بنظرائهم العاديين، يعانون من مشكلات في الصحة العامة، وتدني التحصيل الأكاديمي، وضعف

[97] مبحث الجريمة، ص 70.

[98] مبحث الجريمة ص، 49.

العمليات العقلية المعرفية، والمشكلات السلوكية والعاطفية تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم. وقام كالندا جرين green (1995) بدراسة لمحتجزين في السجن متوسط أعمارهم 16 عاماً، موضوعها العلاقة بين العنف والجريمة، وبين القابلية لارتكاب السلوكيات الخطرة لدى المراهقين، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة بين العنف والجريمة والقابلية للأذية والسلوكيات الخطرة، وعلى عكس ما هو متوقع أسفرت نتائج الدراسة عن أن هؤلاء الشباب لم يروا أنفسهم مذنبين، كذلك تبين أن نسبة 45 ٪ منهم يعتقدون أن انتمائهم لجماعة يشجع سلوك العنف بينهم.

وقام جول بينيت وآخرون (1996) ببحث أسباب تناول الكحول في أماكن العمل وعلاقته بالعنف، ومن جهة أخرى علاقة ذلك بالاغتراب الاجتماعي، مستخدماً مجموعة من العمال والشباب بثلاث مدن بالولايات المتحدة ، فاتضح أن تناول الكحول له تأثير على اقتراف سلوكيات العنف." [99]

وحاول دونالد تافت Donald R.taft تكوين نظرية لشرح وتفسير معدلات الجريمة الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ملخص للعوامل التي تسبب النزعة الإجرامية حسب دونالد:

1- الثقافة الأمريكية نامية ومتطورة، فما كان خطأ بالأمس أصبح اليوم صواب والعكس صحيح.

2- الجريمة نتاج للصراع الثقافي أي صراع القيم والعادات.

3- الثقافة المادية لها دور وذلك لأن المحرومون والفاشلون يحاولون تقليد الناجحين.

4- ضعف العلاقات بين أبناء الجيرة يؤدي إلى الاغتراب وإلى مزيد من الجريمة.

---

[99] العنف لدى الشباب الجامعي ص 40 .

5- الثقافة الأمريكية تساهم بتشجيع الولاء لجماعات معينة من ذلك تفضيل الرجال ليس لصفاتهم الشخصية ولكن لأنهم مواطنون أصليون، أو تفضيلهم لسبب الجيرة أو الطبقة وهذا يؤدي إلى فرز الناس حسب الطبقات مما يسبب العداوة والصراع والجريمة.

6- بقاء بعض القيم القديمة مثل الفردية المطلقة أو الفردية المتطرفة أو رغبة بعض الفئات في جعل القانون في صفهم واستغلال أحكامه. [100]

العالم الأمريكي سذرلاند Sutherland يستبعد الأسباب العامة للجريمة، السلوك الإجرامي لا يورث وإنما هو مكتسب، ويكتسب السلوك الإجرامي بعدة مراحل:

1- يكتسب بالتعلم وهو يستبعد الوراثة في إنتاج السلوك الإجرامي.

2- السلوك الإجرامي يتم عن طريق الاتصال بالأشخاص الآخرين سواء بالقول أو الإشارة أو التقليد. وبدون الاحتكاك بالمجرمين لا يتم تعلم هذا السلوك.

3- يتم بخاصة داخل جماعة صغيرة، يربط بين أفرادها روابط شخصية.

4- عملية تعلم السلوك الإجرامي تتكون من عنصرين: الأول فن ارتكاب الجريمة، والثاني توجيه الميول والدوافع وتبرير التصرفات الخاصة.

5- توجيه الميول والدوافع مكتسب أيضاً.

6- يصبح الشخص مجرماً عندما تغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص. واكتساب احترام القانون يبدأ منذ الطفولة.

7- والاختلاط المتفاوت يتنوع حسب تكراره، ومدته، وأسبقيته، وعمقه. [101]

---

[100] مبحث الجريمة ص **72**.

[101] علمي الإجرام والعقاب، ص، **75**.

تأثير القيم

ليفي بريل يخلص إلى القول بأن عادات الناس لا تتطور فقط بفضل النظريات الأخلاقية، بل تتطور بطريقة مباشرة ومستقلة. ومن الخطأ القول بأن الطبيعة الإنسانية واحدة في كل زمان ومكان، بل إن الطبيعة الإنسانية والضمير هما في تنازع بين الواجبات وبين المطامح؛ والضمير الأخلاقي معقد جداً وحافل بالتناقض، فالواجبات الفردية في صراع مع الواجبات الاجتماعية، والواجبات تجاه الأسرة، والمهنة، والأمة. لهذا يدعو ليفي بريل إلى دراسة الواقع الاجتماعي، وتحليل ماضي المجتمعات الإنسانية، وإدراك القوانين والروابط التي تحكم الظواهر، فالضمير الأخلاقي مؤلف من جملة عادات وأعراف، وأخلاق الشعوب تتحدد وفق الأعراف والتقاليد، وهي ليست واحدة في مختلف الحضارات، فمفهوم الإنسان يختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئة والحضارة وأسلوب الحياة والفكر، والقول بوحدة الطبيعة الإنسانية قد نقدته الدراسات الحديثة، ومحتويات الضمير الخُلقي لا تظل ثابتة، فتتلاشى منه عناصر قديمة وتحل محلها أخرى جديدة، وهذا التغيير لا يحدث دون تنازع أو تصادم، فالحشود المتراكمة من العادات والسلوك والمعتقدات، تتطور في الضمير، فتسقط قيم وتبقى أخرى، ويتطور الضمير تبعاً لذلك. ويقدم ليفي بريل مثالاً للتأكيد على رأيه فيقول: ماذا نجد لو حللنا محتويات ضمير خُلقي لرجل من الأشراف في فرنسا في القرن الثالث عشر، سنجد فيه عناصر من مصدر جرماني تتحد مع معتقدات واصطلاحات مصدرها شعوب البربر التي كانت تسكن إقليم الغال، وسنجد أيضاً الضمير يحتوي على عناصر من أصل مسيحي وبعض العناصر التي تمت بصلة إلى الحضارة اليونانية، وهذا الخليط من رواسب الحضارات المختلفة، أوجد لنا ذلك النموذج الخاص من

الخُلق والعادات، ومما لا شك فيه أن أخلاقنا الحالية ستكون بالمثل موضوع دراسة لأحفادنا.

الإذلال والعنف

في أوائل القرن التاسع عشر قام عالم الاجتماع **أوغيست كونت** باتباع المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية، ولما كانت الجريمة من أخطر هذه الظواهر، كان البحث عن أسبابها من أهم الأمور التي شغلت الباحثين، أمثال **كتلت** quetlet مؤسس مدرسة "الوسط الاجتماعي" في بلجيكا، وقد حاولت هذه المدرسة البحث عن أسباب الجريمة في البيئة الاجتماعية للمجرم. وقد أرجعت هذه المدرسة الدور الأساسي لتكوين شخصية المجرم إلى البيئة الاجتماعية. التي تضع الفرد منذ ولادته في وسط مفسد يدفعه إلى الجريمة. و" كشفت مدرسة الوسط الاجتماعي على يد الأستاذين لاكاساني (1843-1924) ومانيفرية (1922- 1850) عن نظرية تتلخص في عبارتين شهيرتين هما:

أ- ليس للمجتمعات إلا المجرمين الذين يستحقونهم.

ب- والميكروب هو المجرم، وهو عنصر لا يعيش إلا إذا وجد البوتقة التي تمكن من نموه وتفاقم خطره." [102]

"وفي المدرسة الإيطالية الجديدة حاول أنريكو فيري enrico ferri أن يُبرز أهمية عامل البيئة في خلق الجريمة في كتابه "علم الاجتماع الجنائي" (1884) فقال أن الجريمة خلاصة تفاعل ثلاثة أنواع من العوامل:

[102] مبحث الجريمة، ص، 45.

1- الطبيعية والجغرافية، كالجنس والمناخ والموقع الجغرافي.

2- العوامل الأنتروبولوجية، وهي السن والنوع والخصائص العضوية.

3- العوامل الاجتماعية وتشمل كثافة السكان والعادات والتقاليد والتنظيم السياسي والظروف الاقتصادية.

ومن هذه العوامل الثلاثة ينشأ ما أسماه ferri "قانون الكثافة الجنائي"، ومؤداه أن اقتران عوامل انتروبولوجية معينة بظروف اجتماعية معينة وعوامل طبيعية وجغرافية ينتج عدداً معيناً من الجرائم." [103]

" وقد أوضح جبرائيل فارد gabriel frade باحث فرنسي، بأن الإجرام لا يرجع إلى التكوين الحيوي للمجرم بل يعود إلى طبيعة المجتمع والبيئة التي ينشأ فيها المجرم. وكان من أوائل الناس الذين قرروا بأن الجريمة والجنوح تتعلمان كما تتعلم أية مهنة أخرى . والجريمة في نظره عبارة عن مهنة تعلمها الفرد من الآخرين في الجماعات المتلاصقة التي تقوم بينها علاقات صداقة وطيدة وشخصية، وليست سمة أو صفة يرثها الفرد، ". [104]

عندما تكثر حالات العنف، ويكثر اللصوص والأشرار "ثمة أدلة تحليل نفسي عديدة تبرهن بأن الإذلال يشجع على استجابات عنيفة في ظروف معينة يوجهها المسحوقون ضد أنفسهم في بعض الأحيان. فخذ بالحسبان حالة تم اختيارها عشوائياً: هي حالة تشارلز ستاركويزر (تم إعداد فيلم عن جرائمه بعنوان ألأوطان البغيضة)عاش ستاركويزر الفقر وإهمال الأهل في بلدة صغيرة تدعى نبراسكا، حيث قتل في أوائل 1958 أحد عشر شخصاً ومثل فيهم في نوبة رماية دامت أسبوعاً. رجلاه مقوستان وذو مظهر بدني غير جذاب، إذ اشتهر بلقب "الزبال" محلياً. فسيرته الذاتية التي خُطت قُبيل إعدامه تُفسر أنه عد

---

[103] مبحث الجريمة ، ص 41.

[104] المصدر نفسه، ص 74.

نفسه قبل الجرائم التي ارتكبها بفترة لا بأس بها بوصفه قُمامة ومهزوماً. إن الدينامية المرتبطة بحالات مثل حالة ستاركوزي غريبة ومأساوية، وإن العلاقات المحطمة مع الأهل خلال الطفولة المبكرة، وتجربة الأمهات المهملات على وجه الخصوص، أو الآباء الغائبين تولد أحياناً وضعاً أسوأ من الحزن العاطفي بكثير؛ ويسفر عنها إخفاق الرعايا في التفكير بذواتهم عينها أو بالذوات الذهنية لمن حولهم. ويشعر الذين يخفقون بالتفكير بأنفسهم ويعاملهم المحيط وكأنهم عدم، وإن العدمية تجعلهم عرضة لإسقاط فوضاهم الذاتية على الآخرين قسرياً، أو على ذواتهم عينها. فالعنف محاولة يائسة لمؤازرة ذواتهم الضعيفة أو الغائبة إما من خلال إيذاء النفس ("إذا قتلت نفسي، فلن يتعين عليَ التفكير بما أفكر به") أو من خلال اضطهاد الآخرين ("إذا قتلتك، فلن يتعين عليَ التفكير بما تفكر به")؛ يمكن خداع العنف إلا أن هذا الخداع عينه يوفر على نحو متناقض ملاذاً آمناً ضد الضرب الذي ذاقته الذات. ويبعث العنف على نحو مؤقت، شأنه شأن الأوكسجين، الحياة في ذات ما عانت من الاختناق، مختنقاً بما بقي من ذات، بالكاد شابهت ذاتاً بادئ ذي بدء."[105] عملية التوحيد بين هذه الجماعات تشبه التقمص لمبدأ معين أو لفلسفة معينة، وهي عمليات لا شعورية تصبح جزء لا يتجزأ من كيان الشخص. وكلما كان الفرد مسايراً لمعايير الجماعة يُعتبر مقبولاً، وكلما ابتعد عن معايير الجماعة يتعرض للنبذ أو الاستبعاد. آراء غوستاف لوبون lobon تتوافق مع أفكار frade من هذه الناحية يقول: أن أهم القوى التي تساعد على تجانس الجماعات هي الاستهواء والتقليد والمشاركة الوجدانية. وحين يتم نبذ فرد من الجماعة تكثر الأحاديث حوله ويمقته الجميع. وعندما لا يجد المستبعد من الجماعة مكاناً يحميه أو عائلة ترعاه حتماً سينتقم لنفسه بأي طريقة.

---

[105] العنف والديمقراطية، ص 109.

المعايير واختلاف السلوك

وفق تحليل قام به إدوارد سبرانجر E.Spranger استطاع تحديد ستة قيم أساسية تتحكم في أنماط السلوك عند الإنسان هي: القيم النظرية، القيم الاقتصادية، القيم الجمالية، القيم الاجتماعية، القيم السياسية، والقيم الدينية. وحين نعرف أي قيمة من هذه القيم تسيطر على الشخص يمكن أن نعرف أي نمط من الأنماط يكون عليه ذلك الشخص.[106]

إذا لم يكن هناك اختلاف في الأنماط السلوكية بين الناس لما كان لكل فرد سماته الخاصة، وميزاته ودوره الذي يؤديه في المجتمع، وتتشكل الأنماط السلوكية أيضاً حسب المواقف التي يتعرض لها الفرد فتؤدي إلى تكوين شخصية متفردة وهوية ذاتية. ومفهوم الشخص السوي أو المتوازن من الناحية النفسية يختلف من ثقافة إلى أخرى أو من جماعة إلى أخرى، حسب المعايير المتبعة في الجماعات، وقد يكون هناك سلوك لا يلقى قبولاً لدى بعض الجماعات ولكنه يعتبر مألوفاً أو مقبولاً لدى البعض الآخر. وهذه الهوية الاجتماعية تبدأ في طبع ميزاتها منذ الطفولة، فالطفل يتطبع على السلوك، والذي لا يتلقى العقاب المناسب على بعض الأفعال العنيفة لن يشعر بالقلق في المراحل اللاحقة من حياته في ممارسة أي فعل مشابه.

المدرسة الوضعية المنطقية وهو اتجاه فلسفي معاصر يقوم على أساس التجربة التي تمثل المصدر الوحيد للمعرفة القائمة على أساس العقل، ومن أهم ما توصلت إليه هذه المدرسة؛ أن المجرم وجد نفسه مدفوعاً باتجاه الجريمة بسبب ظروف شخصية وفيزيائية وأخلاقية محيطة به وهذه الظروف الخارجية قادته رغماً عنه باتجاه الجريمة. وقد يكون لآثار الصدمة في مرحلة الطفولة أو

---

[106] نفس المرجع ص 126

المراهقة اضطراب يترافق مع سلوكاً عدوانياً، أو مشكلات كعدم التوافق، والخوف، وعدم الثقة بالآخرين، وغيرها من الاضطرابات.

" ويمكن لنا في هذا الصدد العودة إلى التجربة التي أجراها كوينز كو kuenz kuo حيث استخدم حوالي ستين قطة صغيرة حديثة الولادة فقسمها إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد. ثم بدأ بإطعام المجموعة الأولى اللحم واللبن والسمك المخلوط بالأرز، أما المجموعة الثانية فقد أُطعمت اللبن والخضروات ولم يقدم لها اللحم على الإطلاق. ثم عاد وقسم القطط إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول ويتكون من عدد من القطط النباتية وعدد من القطط الحيوانية وعاش هذا القسم في عزلة تامة عن القطط والفئران، (كل قطة عاشت في عزلة عن القطط والفئران) أما القسم الثاني نصفه قطط لاحمة ونصفه قطط نباتية عاشت مع أمها فترة كافية لترى الأم وهي تقتل الفئران، أما القسم الثالث فقد تربى بعد ولادته بحوالي أسبوع مع الفئران في قفص واحد دون أن يرى قطط أخرى، ثم قام كو بعد فترة باختبار العلاقة بين القطط والفئران ولخصها كما يلي:

ظروف تربية القطة	عدد القطط	عدد القطط التي قتلت فئران	النسبة المئوية
انعزالية كاملة	20	9	45٪
رأت أمها تقتل الفئران	21	18	86٪
عاشت مع الفئران	18	3	17٪

وهذا يعني كما يبين الجدول أن لظروف التنشئة دوراً كبيراً في اكتساب السلوك العدواني عند الحيوان ويمكن لهذه النتيجة أن تنسحب على الإنسان." [107]

كما تبين نتائج الأبحاث التي أجرتها الباحثة الإنتروبولوجية الأمريكية مارغريت ميد margeret mead في جنوب شرقي آسيا في غينيا وعرضت نتائجها في كتابها المشهور الجنس والطبائع في ثلاثة مجتمعات بدائية، الأهمية الكبرى للعلاقة الجوهرية التي تربط بين الطباع وأسلوب التنشئة الاجتماعية أثناء مرحلة الطفولة المبكرة. وتبين دراسات ميد أهمية الطريقة التي يتم بها إرضاع الأطفال ومدى تأثير هذه الطريقة في بناء شخصيات عدوانية أو متسامحة. لقد لاحظت ميد وجود اختلاف كبير بين شخصية الراشدين في قبيلتي الآرابيش، والموندوغومور: فالرجال والنساء في قبيلة الآرابيش يتميزون بسمات الرقة والنعومة والوداعة والطيبة والصدق والتفاؤل، بينما يتميز رجال قبيلة الموندوغومور ونساؤها بالشدة والصرامة والفظاظة وقسوة القلب إنهم آكلة لحوم وصيادو رؤوس واستطاعت الباحثة أن تفسر هذه الظاهرة بالعودة إلى دراسة أسلوب التربية السائدة في كلتا القبيلتين، فوجدت أن الطفل في الآرابيش يعامل برقة و وداعة متناهيتين، ويحظى بعناية فائقة من قبل الأبوين فهو يجد دائماً من يحمله على كفيه، والأم تُرضع طفلها في كل لحظة يعلن فيها عن حاجته، وتترك له الفرصة متاحة دائماً في أن يتوقف عن الرضاعة ليبتسم ويرتاح، وهو لا يُعنف عندما يُخرج فضلاته، ولا يُكره على السير إلا عندما يحين موعد سيره، ولا يُفطم إلا بعد أمد طويل. أما الطفل في قبيلة الموندوغومور فيربى على مبدأ العدوانية والتسلط، حيث يتم فطامه فجأة، ولا يُسمح له بالرضاعة من ثدي أمه إلا لفترة قصيرة جداً ويُطرد عن ثدي أمه في أي

[107] التربية إزاء تحديات التعصب والعنف . ص 68.

لحظة يتوقف فيها ليأخذ قسطاً من الراحة والأمهات يرضعن أطفالهن وقوفاً ويمنع الطفل أثناء ذلك من تحريك يديه و يبعد بسرعة إلى السلة الخشبية التي يوضع فيها ، فحياة الطفل في هذه القبيلة مشحونة بالعنف والقهر والعناء ولحظات الرضاعة هي لحظات بؤس وشقاء ، وهذا يكمن في أصل المظاهر الاغترابية لشخصية المونداغومور." [108]

وكثيرة هي التجارب التي تؤكد على تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على تنشئة الأطفال وتحديد سلوكهم في المستقبل، فالأسر في داخل المجتمع تنشئ أطفالها بطرق مختلفة وتغرس فيهم عادات وقيم مختلفة ، فبعض المجتمعات التي تربي أطفالها على التنافس والعدوان ينشأ فيها الأفراد وهم يتسمون بسمات التنافس والعدوان، والمجتمعات التي تهتم بتربية أطفالها على التعاون والوداعة والمسالمة، يتسم أهلها بسمات التعاون والوداعة والمسالمة.

" إن الأفراد المحيطين بالطفل لا يؤثرون فقط في مفهومه لذاته، وذاته المثالية، إنما يؤثرون أيضاً على نظرته العامة للأفراد الآخرين وهذا المفهوم يسمى أحياناً "بالآخر المعمم" generaliged other إن الآباء في سلوكهم نحو الآخرين وملاحظاتهم عن الأفراد خارج نطاق الأسرة يعطون الطفل معلومات موثقة عن كيفية إدراكه للغرباء وقد يُقدم الآباء أحيانا تعليمات مباشرة مثل "لا تثق بالناس كثيراً" هذا بالإضافة إلى أن الطفل غالباً ما يكون له خبراته المباشرة مع الآخرين وهذه المواجهات تُحدث تعديلاً لما قد تعلمه مباشرةً أو بصورة غير مباشرة داخل الكيان الأسري." [109]

"الإنسان بطبيعته مسالم لا يميل إلى المقاتلة أو العدوان إلا إذا اعترضته عقبات في سبيل إشباع حاجاته الأساسية التي بدونها لا يستطيع الحياة. وإذا نظرنا إلى

---

[108] التربية إزاء تحديات التعصب والعنف، ص 70.

[109] سيكولوجية الشخصية ص 82 .

دافع المقاتلة والميل إلى العدوان نظرة اجتماعية نجد أنه يُكتسب في ظل البيئة التي يعيش فيها الفرد نتيجة احتكاكه بالجماعة التي يعيش فيها، بما يتضمنه ذلك من احباط وقمع وصراع والإنسان من خلال عملية التنشئة الاجتماعية يكتسب ويتعلم أفضل أساليب التعبير عن هذا الدافع والتسامي به. وللثقافة والمجتمع تأثير في تحوير دافع المقاتلة مثلاً: في قبائل كواكيوتل kwakiutly (من الهنود الحمر في كندا بجزيرة مانكونر على ساحل كولومبيا البريطانية في المحيط الهادىء) تُحسم الخصومة بإقامة مباراة يقوم فيها كل من المتخاصمين بالتنازل عن قدر من ممتلكاته ومنحها للغير فمن تفوق على خصمه في هذا فهو الفائز المنتصر. وفي قبائل أخرى لا يضرب الفرد جسم الخصم حين يتشاجران بل يأخذ كل منهما عصا يضرب بها حجراً أو شجرة، فمن كُسرت عصاه قبل كان هو المنتصر. كذلك دلت بحوث علم الإنسان أن العدوان يكاد يكون لا أثر له في بعض القبائل مثل قبيلة الأرابيش في (نيو غينيا) التي يتسم أفرادها بالهدوء والدعة والمسالمة. بينما تسود روح العدوان في بعض القبائل مثل قبيلة موندوجيمور التي يتسم أفرادها بالخشونة والغلظة والشدة والعنف."[110]

وليس لأحد أن يلوم شخص تسود حياته اللاأخلاقية والغلظة إذا كانت هذه الصفات موجودة بين أبناء شعبه الذين تربى بينهم. فهذه الغلاظة والقسوة ليست بسبب التكوين البيولوجي لهذا الشخص إنما هي بسبب ظروف التنشئة.

---

[110] علم النفس الاجتماعي ، ص 117 .

الحالة الاقتصادية والعنف

إن تدهور المستوى الاقتصادي يثير سخط المواطنين الرازحين تحت وطأة الفقر، وتدهور المستوى الاقتصادي على علاقة مباشرة مع السياسات المتبعة في الدول، وتُعتبر التبعية للخارج من أكثر أسباب التدهور الاقتصادي، فالتبعية للدول الكبرى الغنية تؤمن النمو والربح للدول المصدرة على حساب الدول الفقيرة المستوردة.

وهل يمكن أن يكون للرأسمالية علاقة بالظاهرة الإجرامية، هذا الربط بين الظاهرة الإجرامية وبين الظروف الاقتصادية قام على أساس كتابات **ماركس** و **أنجلز** معتبرين أن الجريمة حصيلة فرعية للظروف الاقتصادية:" فعدم المساواة الاقتصادية وبمعنى آخر الرأسمالية هي العامل الأساسي في الجريمة التي تمثل رد الفعل لانعدام العدالة الاجتماعية. وقامت هذه المدرسة على أساس دراسات واقعية مبنية على الطرق الإحصائية، التي أوضحت تغير معدل الجريمة ومدى ارتباطه بالظروف الاقتصادية، وقررت أن لن تكون هناك جريمة في المجتمع الاشتراكي، ومع أن آراء هذه المدرسة استُمِدت من دراسات واقعية، إلا إنها مع ذلك توصف بكونها مدرسة علمية لأنها بدأت بعرض فروض عامة وجمعت عنها معلومات بطريقة مكنت الآخرين من إعادة العمل واختبار النتائج. وربطت هذه النظرية بين الظاهرة الإجرامية والحالة الاقتصادية، وقد دفع **بونجر** الهولندي (1876- 1940) بهذه النظرية إلى حدها الأقصى في كتابه (الجريمة والظروف الاقتصادية) ولقد عكس التطور الاقتصادي صداه على تطور الجريمة فالانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي خلال القرن التاسع عشر صحبه انتقال من جرائم العنف إلى جرائم الذكاء. ولقد عزا بونجر الأفعال الإجرامية وخاصة الجرائم ضد الممتلكات إلى الفقر،

والعلاج يكون من خلال قيام مجتمع لا طبقي، ويقول بونجر أن نزعة الأنانية في الإنسان لا تؤدي بذاتها إلى جعله مجرماً، فلا بد أن يكون هناك شيء آخر، ويقول أن التاجر والحرامي يشبهان بعضهما من حيث أن كل منهما يسعى للحصول على المال، ويهتم بمصالحه الخاصة."[111] هذه العلاقة بين الفقر والإجرام لا تعني أن الفقراء مجرمين، ولكن نسبة عالية من جرائم الأغنياء تبقى طي الكتمان فهم يستطيعون إخفاء جرائمهم بما عندهم من مال أو نفوذ يمكنهم من الإفلات من العقاب.

" أكدت العديد من الدراسات أن سياسة الانفتاح الاقتصادي أثرت بشكل سلبي على الحياة والقيم السائدة، ومن تلك الدراسات ما توصلت إليه دراسة نجوى حافظ (1986) من أن العوامل الاقتصادية بما تتضمنه من غلاء وارتفاع الأسعار وأزمة السكن والدخول المتواضعة دفعت بالشباب إلى الهجرة، وإلى ظهور القيم السلبية مثل عدم الانتماء، واللامبالاة، وشيوع مظاهر الانحراف والرشوة. كما أكدت أن المشكلات الاقتصادية كان لها أثرها على إحباط الشباب وسلبياتهم وانعزالهم عن المجتمع. كذلك أوضح علي الدين هلال(1984) أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أدت إلى التفسخ الاجتماعي الذي خلق مناخاً صالحاً لنمو الرأسمالية الطفيلية التي تروج للغريزة دون العقل وتغذي بالتالي قيماً انحلالية وازدواجية ثقافية وحالة من الاغتراب بين الشباب، ودفع البعض إلى الفكر المتطرف وانتشار العنف. وأجرى أحمد العتيق وحاتم أحمد (1995) دراسة اهتمت بتحديد عوامل البيئة الفيزيائية والاجتماعية المهيأة للسلوك العنيف عند الشباب، وتكونت عينة الدراسة من 700 شاب وفتاة، 300 من شباب الجامعات، و 400 من مراكز الشباب، بلغ متوسط أعمارهم 23 عاماً، كما بلغ متوسط الازدحام في الغرفة التي يقطن فيها أفراد

[111] مبحث الجريمة ص 44- ص 71.

العينة 3,4 في حين بلغ متوسط حجم الأسرة 6,3 أفراد. تم تطبيق مقياس تحليل البيئة الاجتماعية والمادية للشباب ومقياس احتمالية السلوك العنيف. وقد أسفرت النتائج عن أن 28٪ منهم يعانون من مشكلات مادية متوسطة. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقات ارتباطيه موجبة دالة بين انخفاض المستوى الاقتصادي واحتمالية العنف. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن سوء التوافق الأسري يترتب عليه انخفاض المساندة الاجتماعية والنفسية للأبناء، ويمثل ذلك حرماناً نسبياً من شأنه أن يزيد من احتمالية العنف لدى الأبناء الشباب." [112]

كما قام إليكسون فيليس وآخرون (1998) بدراسة موضوعها بروفيلات العنف لدى الشباب: إدمان المخدرات ومشكلات أخرى متزامنة. مستخدماً مجموعات من بين طلاب 4500 مدرسة ثانوية سواء من المنتظمين بها أو ممن لم يستكملوا دراساتهم بولاية كاليفورنيا. وذلك بهدف تحديد سلوكيات العنف ومشكلات الصحة العامة والمشكلات السلوكية العاطفية وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن أكثر من نسبة 50 ٪ من أفراد العينة تورطوا في سلوكيات عنف وأكثر من 25 ٪ من أفراد نفس العينة ارتكبوا جرائم كإدمان المخدرات والاتجار بها. كذلك أظهرت النتائج أن الشباب الذين اتصفوا بسلوكيات وجرائم العنف مقارنة بنظرائهم العاديين يعانون من مشكلات تدني المستوى المادي، والتحصيل الأكاديمي وضعف العمليات العقلية." [113]

والثقافة في هذا الإطار، لا تعني القراءة ودروس الرياضيات وغيرها من المواد العلمية فقط، بقدر ما تعني نشر التوعية والتركيز على الأخلاق بالدرجة الأولى. والأكثر من ذلك فإن بعض المؤسسات التعليمية لا يعنيها إلا دفع

[112] العنف لدى الشباب الجامعي ص 36 – 38.

[113] العنف لدى الشباب الجامعي. ص، 40.

الأقساط وتحقيق الأرباح. وهكذا تكون الثقافة غير مكتملة ويمكن تحميلها جزء من مسؤولية الجهل، ولا يمكن للأفراد القيام بعمليات التغيير دون المساندة الثقافية، للحد من الانزلاق في بؤر الفساد. مثلاً: السعي خلف المكاسب السريعة قد يدفع ببعض الجشعين إلى طرق ملتوية وخطيرة، كتجارة المخدرات مثلاً، أو الترويج لها، فالإدمان والغش والسرقة وغيرها من مظاهر الانحلال الأخلاقي، كلها مؤشرات تنذر بخطر انتشار العنف والجرائم داخل المجتمعات. ورغم هذه الحقيقة لا تعمل معظم المؤسسات الإعلامية، أو التربوية على وضع حد لمظاهر التسيب. ومثالٌ آخر على ذلك: الإسراف عند بعض الطلاب: فالطالب المسرف سيكون بمثابة الصدمة لرفاقه الغير قادرين على مجاراته، فالتأثير المباشر لظاهرة الحسد، أو الغيرة يدفع ببعض الناس نحو التقليد الأعمى لأشخاص من حوله لديهم قدرات مادية لا يستطيع امتلاكها، أو يحاول تقليد مجتمعات لا يعرفها إلا من خلال الإعلام، الذي يصورها وكأنها أساطير، وهذا ما فعلته معظم الدول المتطورة كفرنسا، وأمريكا، وبريطانيا، رغم وجود طبقات محرومة ومعدمة من أبنائها الأصليين تعيش بين الأزقة وعلى الأرصفة، وهذا الترويج لمظاهر الرخاء والترف والبيوت الراقية المريحة، تجعل من الطبقات المحرومة التي لا تملك أدنى مستويات الاستقرار أو الراحة، أو العمل، تجعلهم يحسدون الأغنياء، وهذا الحسد المدمر يمثل بركاناً من الحمم قد ينفجر في أي فرصة أمام هؤلاء المترفين. وهذا العنف الناتج عن الكراهية،أو الأنانية يدفع باتجاه إيذاء الآخرين وتدميرهم. ومما لا شك فيه أن كميات كبيرة من الأسلحة الرخيصة كالمسدسات والرشاشات موجودة ومن السهل الحصول عليها في هذه المجتمعات الراقية، مما تجعل الكثيرين عرضة للعنف. ولا يمكن تجاهل إحدى أهم الظواهر المرتبطة بالعنف وهي ظاهرة السأم. "فالحقيقة الصعبة على

حد تعبير محللي السأم، تكمن في عد العنف متعة- الموصوفة بالمتعة الماسوشية، (أي التلذذ بإيلام الآخرين).- وإنجازاً وشكلاً من الإثارة التي تدغدغ ليس مخيلة الضحايا وحسب، بل المعتدين وشهود عيان أعمال العنف أيضاً؛ أحياناً، يُعد الأفراد العنيفون المنفردون بضحاياهم تسلية، كما في الحالة (التي وصفها آرثر ميلر) لشاب لا يستطيع التأقلم مع مجتمعه، "أعياه السأم، منغمس فيه وملتزم به حتى ينتشي لدقيقتين أو ثلاث؛ فيقوم بغزوة قريبة ويشعر بإثارة المجازفة بجلده أو حياته وهو يهشم زجاجة مملوءة بالنفط على رأس طفل ما. وتعد نظريات السأم من العنف مثيرة للاهتمام، لكن انطلاقاً من صفتها العرضية تتجاهل دينامية النفس البشرية والمؤسسات الاجتماعية؛ إذ يتضح أنها استفزازية أكثر منها مقنعة، وإن التفسيرات التي تنسب العنف إلى الانفتاح والتعددية المميزة للمجتمعات المدنية تصيب عين الحقيقة." [114]

الإعلام والعنف

في عصرنا، عصر العولمة، مسيرة التطور سريعة، والمجتمعات لم تعد مغلقة، ولا مجال للتعتيم على الفتن. وللإعلام في هذا العصر قدرة فائقة على تشكيل وعي الإنسان.

" في العولمة يرتبط الإنسان بالفضاء الكوني ارتباطاً أسطورياً، والفضاء الإلكتروني يشكل اليوم أذواق البشر وقيمهم وعاداتهم واهتماماتهم، ويعتمد هذا الفضاء أكثر النظريات العلمية تطورا في محاصرة إدراك البشر ووعيهم. وتعتمد العولمة الفضائية في عملية السيطرة على وعي البشر وسائل خفية

[114] العنف والديمقراطية، ص 105.

مستترة وعلنية مضمرة، مباشرة وغير مباشرة شعورية ولا شعورية، ذكية ومتناهية الذكاء، قادرة وبالغة الاقتدار، وذلك من أجل محاصرة وعي الإنسان وتصفية قدراته النقدية ومن ثم استلابه وتوظيفه في خدمة التسليع الاقتصادي والسلعة. وتتمثل التحديات الإعلامية للعولمة في نزعة السيطرة على الإدراك وتعطيل فاعلية العقل، وتكييف المنطق، والتشويش على نظام القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك، وتكثيف نوع معين من السلع والمعارف عبر ثقافة الاختراق الإعلامي، التي تهدف إلى التطبيع والهيمنة واختراق الهوية وتعليب الثقافة." [115]

ولكن مما لا شك فيه أن وسائل الإعلام لها الكثير من الإيجابيات، وهي تعبر عن مجمل آراء المجتمع وتسلط الأضواء على المشاكل الاجتماعية وتقوم بنشر الثقافة. ولكن الإعلام اليوم صار سياسياً بالدرجة الأولى ويستخدم لأغراض عسكرية وسياسية، أكثر مما يُستخدم لأغراض اجتماعية. وإذا كانت السياسة ترتكز على التحريض والشعارات، فالقوة اللغوية أحياناً تحاكي العنف، فتفعل وتدمر كما السلاح، حين تسيطر على عقول الناس ومشاعرهم.

ومن الواضح أن هناك الكثير من وسائل الإعلام لا تخضع لرقابة، وبالتالي لا تنمي القارئ أو المستمع أو المشاهد على حب الفضيلة وتجنب الانحراف، بل تعمل في بعض الأحيان على التفرقة وإثارة الشهوات والعنف. ومن أهم وسائل الإعلام التلفزيون الذي يدخل كل بيت، وله قدرة للتأثير من خلال الصوت والصورة على كافة الفئات الاجتماعية، وهو الوسيلة الأكثر تأثيراً في التغيير بالنسبة للمجتمعات،رغم المنافسة القوية له من خلال منظومة شبكات الاتصالات والمواصلات الحديثة والأنترنت. أما تأثير باقي وسائل الإعلام

[115] مجلة عالم الفكر العدد 36، ص 343.

كالصحف والكتب والمجلات فقد تراجع أمام تأثير التلفزيون. وتتصف بعض المحطات بالموضوعية، وتتبع سياسات حكيمة تعمل على التهدئة، بينما تعمل محطات أخرى على التحريض والدفع باتجاه الفتنة لأسباب وغايات سياسية. ومعظم النزاعات المسلحة تعتمد على الدعاية، ومن وسائل الدعاية الشعارات التي تؤثر تأثيراً بالغاً على الجماهير؛ وخاصة الجماهير الغوغائية الجاهلة؛ "كما أشار الكاتب الفرنسي "آلان مينك" أن الجماهير المغفلة أو ما نسميه بالحشود الغوغائية المحدودة الفكر والمغسولة الدماغ التي تحطم كل شيء وكأنها في حالة تنويم مغناطيسي لعدم وجود أي فكر لديها أو تنظيم أو برنامج ثوري ترمي الوصول إليه، بل هي كالسيل تحطم في طريقها كل شيء لتصب في المحيط بدون أي فائدة سوى نشر الخراب والدمار." [116]

وكثيرة في هذه الأيام هي الوسائل التي تعمل للتأثير على اللاوعي الجمعي، و بعض وسائل الإعلام المغرضة لا تكتفي بعرض المشاهد التي تناسبها بل تقوم بتزييف وقلب الحقائق التي لا تناسبها، كما تعمل على إشغال الناس ببعض المسائل الجانبية التي تُبعد الأنظار عن الأحداث الفاعلة، وبذلك تشغل المتلقي وتمنعه من التحليل لمعرفة مدى دقة المشاهد التي تظهر أمامه. "وحسب "لوهمان" هناك فرق بين المعلومة وبين الفهم، فالمعلومة هي معالجة اختيارية للاختلافات، إنها ليست إرسالاً، والإخبار أحد مكونات التواصل، والفهم يتأسس على التواصل وليس على الوعي. فالتواصل حراك محرك ومتحرك باتجاهين وله أساليبه وأهدافه، وأي حراك من حيث هو اسم صفة لفعل اجتماعي وفعل بالوقت نفسه، لا بد أن يأتي ذاتياً، أو نتيجة التأثر بالآخر ليصبح تحريكا،

[116] مجلة الفكر السياسي ، العدد 45، ص 93.

فالمتحرك ليس بالضرورة أن يفهم المعلومة، إنما الأهم أن يؤديها، وهنا يبقى في دائرة المستقبل والمتأثر فقط."[117]

ولهذا ينصب اهتمام رجال السياسة في الظهور على الرأي العام من خلال الإعلام بأفضل صورة، وكل سياسي يسعى للحصول على الكلمات المناسبة لتجريد خصمه من مكتسباته، ويعمل على مواجهة شعاراته والاستيلاء عليها ليحاربه بنفس سلاحه.

فاللغة الإعلامية تفعل وتدمر كما يفعل السلاح، وأحياناً أكثر منه، لتصل إلى حد تدمير القيم والنفوس، فالكلام المؤثر يتغلغل إلى العواطف ويكون له تأثير يشبه تأثير السحر. " وليس غريباً أن تأتي نتائج الثورات سريعة، ومتسرعة أحياناً! لأنها عادة ما تقلب الأوضاع رأساً على عقب، إما للأمام باتجاه مصالح المجتمع، وإما للوراء ضد مصالحه. وتعامل الإعلام مع الجماهير يتجه دائماً إلى هدف أو أكثر يُقصد منها تكوين آراء ومواقف عند المتلقين عن طريق الإقناع بالقضايا التي يعرضها ومنها ما يكون صائباً وحقيقياً، ومنها ما يريد الإعلام خلقها وتكوينها."[118] وهنا يبرز سؤال مهم لا بد من التنبيه إلى خطورته: ما هي الوسائل التي تساعد هذه الجماهير، على أن تعي وتفهم ما حولها؟ أليس غريباً أن الوطن العربي يتلقى توجيهه السياسي وإعلامه ومعلوماته فضلاً عن صحافته المقيدة وتلفزيوناته المخترقة ومشكلاته الغذائية من ثلاث محطات إذاعية أجنبية: مونت كارلو، والإذاعة البريطانية، وصوت أمريكا، وهي في غنى عن التعريف! أليست هذه هي القوى الموجهة للرأي العام العربي؟ ومعنى ذلك أن الرأي العام العربي بحاجة الطلائع المثقفة منه- وهو فاقد الثقة فيما حوله، ويعيش في نمط حياة واستهلاك غريب جداً على مرحلة تطوره – حتى

[117] دور الإعلام في التغيير والحراك الاجتماعي، ص 63.

[118] دور الإعلام في التغيير والحراك الاجتماعي، ص، 21- ص 59.

عندما تواتيه لحظات "الصحوة" فإنه يلجأ إلى هذه الجهات ليتلقى أخباره ومعلوماته." [119]

" وتسير أغلب الفضائيات العربية في نسق فعاليتها الإعلامية على النهج العولمي للشركات الاقتصادية الكبرى في ترويج السلع وبيع الأحلام والإثارة والمتعة والنجومية والبورصة والحظ والثروة والحظوة، ومن المدهش أن وسائط التلفزة الفضائية العربية لا تقل خطراً و همجية عن الوسائط الغربية والصهيونية أحياناً، في قتل الروح النقدية عند الطفل وترويج الخرافات، وتعزيز القيم الاستهلاكية، والترويج لكل مفاهيم العنصرية والطائفية والعشائرية. ولا يمكن تجاهل دور الأنترنت في المجتمعات العربية الذي يدخل البعض في متاهات التعصب والفضائح والكراهية." [120]

وهذا الإعلام الموجه يعمل دائماً على تحريك المشاعر ويحاكي الميول وبعض الرغبات، ويفتح الباب أمام البغضاء، خاصة حين يعمل على تصوير الآخر كأنه وباء علينا التخلص منه. والمحصلة دائماً المزيد من العنف المزيد من القتل من التهديد والتحريض. ولكن كيف يمكن تحقيق التعاون بين الدول العربية لوقف هذه الهجمة الغربية؟. وهل يمكن لجامعة الدول العربية القيام بهذه المهمة؟ عام 1944 عقد اجتماع تحضيري في الإسكندرية استعرض فيه المجتمعون اقتراحات ثلاثة وهي قيام وحدة عربية و إقامة اتحاد فدرالي وقيام جامعة تضم الدول العربية المستقلة. وفي 7 تشرين الأول صدر بروتوكول الإسكندرية الذي تضمن الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية. ومن أهداف جامعة الدول العربية **السعي لاستتباب الأمن بين الدول الأعضاء من أي عدوان خارجي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام**

[119] جامعة الدول العربية، عالم المعرفة العدد 299، ص 154.

[120] مجلة عالم الفكر العدد 36، ص 343.

استقلال وسيادة هذه الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية. ولكن مواقف الجامعة العربية لم تكن فعالة في معظم القضايا المصيرية، بسبب الخضوع لإرادات البيئة الدولية، وشكلت الجامعة حلفاً مع الغرب في كثير من القضايا المصيرية العربية، منها قضية فلسطين. ففي عام 1950 لم تستطع الجامعة العربية اتخاذ قرار بحق الأردن حول أزمة الضفة الغربية ومسألة فلسطين. وفي عام 1961 أثر إعلان استقلال الكويت أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ضم الكويت وإلحاقها بمحافظة البصرة. عندها تحرك الأمين العام للجامعة وأرسل قوات عربية إلى منطقة النزاع. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975 واكبت الجامعة الأحداث منذ اليوم الأول لاندلاعها وأرسلت قوات حفظ السلام العربية وقوات الردع العربية ولكن جهود العرب فشلت لحل الأزمة اللبنانية بسبب الأبعاد الإقليمية.[121] وكذلك في مسألة النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر، وحرب اليمن في الستينات. "وقد انتهت الجامعة واقعاً وعملاً إلى تغليب الدبلوماسية على حساب القانون، بما يضمن محاولة التوفيق بين المواقف المتعارضة وتهدئتها أكثر من الحرص على فض المنازعات وتسويتها. والأكثر من ذلك أنه في حال عجز الجامعة عن إيجاد الإجماع اللازم لمواجهة العدوان الواقع على إحدى الدول الأعضاء في الجامعة يفتح الباب واسعاً أمام التدخل الأجنبي بدعوى المحافظة على السلام العالمي."[122]

"وفي عام 1973 أثناء حرب تشرين بين إسرائيل والدول العربية قامت دول الأوبيك بفرض حظر نفطي على الغرب في سبيل دعم القضية العربية، ولكن الغرب تجاوز هذا الحضر بمجموعة من الإجراءات أولها تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب ما أفقد رفع سعر النفط أهميته، وثانياً لعبت هذه الدول على

[121] راجع: النزاعات الإقليمية في نصف قرن.

[122] جامعة الدول العربية، عالم المعرفة، ص 179.

التناقضات الداخلية داخل الدول العربية. وهكذا قضى الملك فيصل في السعودية على يد أحد أفراد العائلة المالكة. ثم استدراج مصر إلى مباحثات ثنائية انتهت بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل سنة 1979." [1 2 3]

وهذا الرضوخ للسياسة الخارجية والتناقض في مواقف الجامعة كان السبب المباشر في أزمة الثقة بين الرأي العام العربي، فميثاق الجامعة لم يحقق الأماني القومية العربية. ولم يشر ميثاقها إلى أي تعاون إعلامي يخدم القضايا العربية. وإذا كانت معظم هذه الأنظمة تتبع في سياساتها الولاء لشخص الحاكم أكثر من الولاء للدولة فإن أي خلاف مع الحاكم أو أي نقد له يُصنف على أنه خلاف مع الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإن القائم على رأس الدولة يتمتع بنفوذ هائل فيجمع ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية، رغم عدم وجود الخبرة السياسية، فمعظم النخب السياسية العربية غير متجددة، وتطبق القوانين بطريقة انتقائية وعشوائية في سياساتها مما ينعكس سلباً على التوجهات الأساسية للدولة. ومن أخطر الأمور هو الاختراق الغربي عن طريق الإعلام العربي لكثير من القيم السائدة في مجتمعاتنا، وتعمل هذه الوكالات على تصوير الغرب بأنه الفردوس على وجه الأرض، وهذا الاختراق يتم عبر وسائل إعلام مغرضة، وأفكار يتم الترويج لها من منطلق حرية الرأي. ولا يقتصر الضرر على تغيير التوجهات السياسية للجماعات، بل يطال الأفراد بكل ما يتعلق بحياتهم العائلية والمهنية والثقافية. فكيف يمكن للمجتمعات العربية أن تتناسى القيم ألأخلاقية التي تتحلى بها ، وتنشغل بأمور لا طائل منها كمتابعة عرض أفلام العنف والقتل الأجنبية، أو تلك المجادلات السياسية التحريضية، أو غيرها من البرامج السخيفة التي لا تحصى. وهذا الواقع جعل من العرب

[123] النزاعات الإقليمية، ص 114.

أسرى لما هو خارج عن كينونتهم الذاتية المتميزة، فأين الصوت العربي والفكر العربي الحر وإبداعه، لا صوت الغرب ولغة الغرب وإبداعات الغرب. هذه الحرية الإعلامية التي يطلقون شعاراتها اليوم، هي من أبرز وجوه الاستعباد، وهذا الإعلام المُغرض هو الوجه الآخر لسلاح الدمار، وهو يعمل على تقويض الحضارات وتعطيل الإبداع، وتبرير العنف والإدمان.

" هناك أدلة على أن التوسع والتركيز على نشر أخبار العنف في أجهزة الإعلام يثير النزاعات العدائية لدى الأشخاص... وفي دراسة حقلية أفسح الباحثون المجال لعدد من الأشخاص من مواضيع الدراسة ليشاهدوا على مدى أسابيع عدداً من البرامج التلفزيونية التي تميز بعضها بالعنف وجرت مراقبة سلوك هؤلاء الأشخاص في بيئاتهم الطبيعية للتأكد بما إذا كان مستوى العنف لديهم يتغير كنتيجة لمشاهداتهم. وقد أجرى الباحثون هذه الدراسات في سلسلة من الاختبارات الطبيعية الهادفة إلى مراقبة سلوك الفتيان الجانحين في المؤسسات الإصلاحية في الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا، وبالنتيجة وفرت هذه الدراسة الدعم للفرضية القائلة بأن مشاهدة أفلام العنف يمكن أن تؤدي إلى ممارسة السلوك العدائي، فالفتيان الذين شاهدوا الأفلام العنيفة أظهروا من السلوك العدائي ما يفوق كماً ونوعاً ما أظهره الفتيان الذين شاهدوا الأفلام غير العنيفة" [124]. ولكن هناك دراسات تبين أن مشاهدة أفلام العنف يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ميل المشاهد للتصرف بعدائية.

"وقد تركز تبرير الباحثين لنتائج بحثهم على مفهوم الأثر التنفيسي فإن الشخص الذي يشاهد العنف المتلفز يمر بتجربة العنف بشكل تعويضي من خلال تماثله مع الممثل على الشاشة، فيطلق بهذا الغضب الحبيس والمشاعر

[124] العدائية ، ص 106

العدائية الدفينة بدون أن ينخرط في أعمال العنف في الواقع." [125]. " كذلك فهناك عدد من العوامل التي تؤثر في نتائج مشاهدة العنف المتلفز، فعلى الصعيد الفردي مثلاً، تحمل دراسات "لبيركويتيز" و"باندورا" معلومات مهمة في هذا الخصوص فقد استنتجت هذه الدراسات أن الناس يتصرفون بعدائية أكبر بعد مشاهدة برنامج عنيف فقط إذا كان هؤلاء الناس غاضبين أو محبطين أصلاً، وأن محتوى البرنامج نفسه ليس له أثر موحد ومتناسق على كل المشاهدين." [126]

وأخيراً يمكن القول أن حرية الإعلام هو كلام بعيد عن الصواب، ولا يحق لأي كان أن يتكلم خاصةً إذا كان يحمل أفكارا مضللة، أو مواضيع غير مجدية. ولا يحق لأي شركة أن تعرض أفلاماً مسيئة. فصورة الحدث تفرض نفسها على المشاهد أينما كان، حتى ولو كان هذا الحدث لا يعنيه.

العدالة

" في "العادلون" يطرح **كامو** السؤال: " أينبغي اليوم أن تسيل أنهار من الدم لكي يمكن غداً إقامة العدالة، وهل يتعين علينا أن نُصبح قتلة ليكون عندنا نظام اجتماعي أفضل." هل يُفترض المرور بالتنكيل وبطرائق التصفية حتى يتمكن أولئك الذين سيبقون أحياء من العيش الأفضل؟." [127]

العدالة القانونية.

جون لوك يقول: يبدأ الطغيان وإلحاق الأذى بالآخرين عندما تنتهي سلطة القانون.

---

[125] نفس المرجع ص 108

[126] نفس المرجع ص 111

[127] سيكولوجية التعصب، ص 52.

فلا يمكن لأي مجتمع أن يكون متحضرا ما لم يكون قائماً على مبادئ القانون. "ويعرف العدل بأنه الإرادة الراسخة والدائمة لاحترام كل الحقوق وأداء كل الواجبات." [128]

هل العقوبات القاسية تحول دون ارتكاب الأفعال الخطيرة والجرائم؟

"تعد القوة دون العدل استبداداً، والعدل دون القوة تناقضاً، إذ ثمة أشرار دوماً؛ أما القوة دون العدل متهمة بالظلم، فمن الضروري وضع العدل والقوة في بوتقة واحدة، ولذلك ضمان ما هو عادل أن يكون قوياً، أو ما هو قوي أن يكون عادلاً. ويستقي **دريدا** من **باسكال** الملاحظة القائلة أن العنف والقانون توأمان، ثم يحول تلك النظرية المطروحة إلى الزعم التوليدي القائل برعاية ممارسة العنف الدائمة لبروز أنظمة القانون والعدل في أي وسط، فبغياب العنف، لا وجود للأحكام القانونية، ولا للعدالة." [129]

وهناك فرق بين السلطة والقوة. " يرى جاك مارتيان أن علينا أن نفرق بين السلطة والقوة، فالقوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة، غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد، وهكذا فإن السلطة تعني الحق." [130]

"وليس العنف مجرد نتاج عقل "شرير" على الإطلاق، كما اعتاد القضاة قوله، ولا يمكن تصنيفه وفق المفهوم القانوني "للجنون"، الأمر الذي يحط من شأن الشخص العنيف إلى مصاف حيوان أو شيء عاجز عن التقدير أو المسؤولية عن تصرفاته الذاتية. فالسلوك بمجمله بما فيه السلوك العنيف، سواء صُنف "سيئاً" أو "جنونياً" ذو مغذى من الناحية النفسية، لكن ما لم يُفهم لا يمكن

---

[128] الأخلاق النظرية، ص 165.

[129] العنف والديمقراطية، ص 185.

[130] الطاغية، ص 56.

منعه."[131] ولهذا كان من واجب العدالة عدم الاستخفاف بمخاطر التسلط والإذلال والتشرد.

مع العدل يصبح العنف ضعيفاً. "وكثيراً ما يتم الخلط بين العدل وبين تطبيق القانون ويظن أن العدل بالمعنى الأخلاقي هو العدل بالمعنى القانوني. إن العدل القانوني لا يكون عدلاً أخلاقياً إلا إذا كان القانون نفسه مطابقاً للعدل الأخلاقي، وهو أمر قد يحدث وقد لا يحدث، أو هو غالباً لا يحدث. لأن القانون من وضع السلطة المسيطرة على الحكم وهي غالباً ما تسعى إلى صيانة سيطرتها، فهي تشرع لصالح نفسها لا لصالح المجموع. وحتى لو شرعت لصالح الغالبية، كما هي الحال في النظام الديمقراطي السليم، فإن هذا التشريع يظلم قطاعات قد تكون كبيرة تكاد تصل إلى النصف من المجتمع. ويكفي المرء أن يلقي نظرة عامة على تاريخ النظام القضائي ليدرك ضعف، بل وأحياناً انقطاع العلاقة بين العدل الأخلاقي والعدل القانوني.

ويفرق القديس **توما الأكويني** بين العدالة التوزيعية، والعدالة التعويضية، فالعدالة التوزيعية تنظم العلاقات بين الناس، من حيث توزيع الثروات والخيرات العامة، أما العدالة التعويضية تتمثل في احترام الأشخاص، واحترام الحق، والوفاء بالوعود والعقود والاعتراف بالجميل. وبما أن العدل الاجتماعي لا يهدف، ولا يمكن أن يسعى إلى القضاء على الفوارق الطبيعية بين الناس، وكل ما يستطيع هو الحد من إساءة استعمال هذه الفوارق، وتنظيم الخيرات المشتركة. فالفوارق الطبيعية بين الناس: في الذكاء، والقوة، والجمال، والطباع – أمور لا يمكن القضاء عليها، وهي بدورها تجر إلى فوارق أخرى: مثل الفروق في الثراء، وفي النجاح الاجتماعي، وفي النفوذ السياسي، وفي الشهرة بين الناس، وفي تحصيل المناصب الرفيعة، والمكانة الاجتماعية

[131] العنف والديمقرلطية، ص 184.

المرموقة. إن ما يسعى إليه العدل الاجتماعي الحق هو أن يعوض عن الضعف وعن الهزيمة وعن قلة الحيلة تجاه القوة والغلبة والاحتيال. وبفضل العدل يصير العنف ضعيفاً، واهي السلطان، متوتراً، مقسوراً." [132]

---

[132] الأخلاق النظرية، ص 169- 170.

obeikan.com